ان قلت حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن لمن يدل على دخول العمل
في حقيقة الايمان قلت المنفي الايمان الكامل المصاحب للمراقبة اذ لولا ذلك
الغفلة ما عصى او انه ان استحله وما يقال ان الايمان يرفع ثم يرجع له
يلزمه عدم ايمانه ان مات في تلك الحال وما في البخاري عن ابن عباس ورد
عن ابي هريرة برفعه يحمل على رفع الايمان الكامل ق مجموع العمل ادخل فيه
التصديق لانه عمل القلب او تركه للعلم باصالته ثم جمهور المعتزلة على ان
العمل الداخل في الايمان الفرايض وقال القلاني وابو الهذيل ولو المندوبات
قال السعد والاخراج عن الايمان بحيث يستحق الخلود في النار بترك مندوب
مما لا يقوله عاقل اي لان اهل المنزلة بين المنزلتين الايمان والكفر يخلدون
عندهم في النار وان عذبوا ثم من عذاب الكفر ق اي تغايرهما مما يدل له
حديث جبريل الذي في الصحيح اخبرني ما الايمان ما الاسلام فاورد
كلا منهما بسؤال وجواب ق ببناء الاعمال الاولى حذفها لما سيقول من المدار
على الاذعان الظاهري بهما ق فهما مختلفان ذاتا لتغاير الذات الافراد ويلزم من
اختلافها اختلاف المفهوم لا العكس اذ قد يتساويان مفهوما في الصدق
كانسان وقابل الكتابة فالتفريع غير لازم وذكر المفهوم بعد لا حاجة فقد يرد
ق لا يوجد مسلم الخ فالمسلم والمومن متحدان ذاتا ما صدقا فلا خلاف في الاسلام
والايمان فان جزئيات الامتثال الباطني غير جزئيات الامتثال الظاهر وان
تلازما في الوجود شرعا واما جزئيات الامتثال الباطني الاشخاص الممتثلين
فواحد ثم الكلام في الاسلام المعتبر وقوله تعالى قل لم تومنوا ولكن قولوا
اسلمنا معناه اسلما ظاهريا فقط والزندیق قبل الاطلاع على حاله نحكم
بأسلامه وايمانه وبعد نحكم بنفيهما وانه كافر وقوله تعالى فاخرجنا من كان
فيها من المومنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين تغتن اي اسر تكاسب
فنين اي نوعين في التعبير تفننا لئلا التكرار اللفظي والمراد بهما واحد ليتم
انتظام الاية وانما عبر في الاول بالمومنين لان الايمان خفي عادة فاشير
الى انه لم يخف سيئ بل اخرج جميع المومنين والوجدان بمعنى المصادفة

انما

انما يكون عادة من حيث الامور الظاهرية فليتامل ق ولا مومن ليس بمسلم
ولا يرد من صدق واخترمته المنية مثلا لانه عند الله مومن ومسلم وعندنا
لا مومن ولا مسلم فالتلازم بعد اتحاد الجهة المعتبرة فتدبر ق امتثال هو
الفعل بالمعنى المصدري والحاصل هو المامور به وهما متلازمان فلا بد من
اعتبارهما معا في التكليف وان كان المشهور ان التكليف هو بالحاصل بالمصدر
قال عبد الحكيم لانه هو الذي يقال له شيئ موجود والمصدري اعتباري
وان كان لا معنى للتكليف به الا طلب تحصيله والتحصيل هو المصدري
ولعلنا نزيد هنا اوضح ان شاء الله تعالى عند قوله وعندنا للعبد كسب
كلف به ق المامورات والمنهيات هذا ايجازا وحذف وايصال لاذ الاعمال
مامور بها ومنهي عنها والمامور والمنهي حقيقة هو الشخص ق
الاذعان يعني ظاهر الان الاذعان الباطني هو الايمان والاذعان الظاهري
يحصل بالنطق بالشهادتين وبان يسال عن الصلاة مثلا فيقول واجبة
لكن الاسلام المعتبر بالشهادتين على ما سبق ومن ثم لزم الخلاف هل الاسلام
شرط في الايمان او شطر وافاده الايهوري في فضايل رمضان والاعبرة
بتوقف بعض من اسرته ظواهر الالفاظ فيه وما في حاشية الملوي من ان
الاسلام يتعلق بجميع الاحكام الضروري وغيره سبق لك في دخول
المبحثين ما يفيد رده ق باعتبار المال واما باعتبار الظاهر فهو حقيقي
وهو المناسب لتعبير الشرع بالاختيار في الدخول والتزمه بعض قائلا
معناها الاذعان الباطني بدليل كتب في قلوبهم الايمان افمن شرح الله
صدره للاسلام واد عالخذ في اي لقبول الاسلام خلاف الاصل وعلى
هذا فالنطق دليل عليهما والاعمال كمال لهما ق مثال هذا من القواعد
ان المثال لا يخصص فالاسلام يشمل غير ملتنا كما في بني يعقوب وغيرهم
مما وردت آيات القران قيل قاصر علينا وقيل يطلق على الانبيا السابقين
دون امتهم بدليل يحكم بها النبيون الذين اسلموا للذين هادوا ق العمل
هو الفعل عن روية فمن ثم اختص باولي العلم والعقل اعم في الحديث فعقل

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)